ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index
مجلة الأصالة

الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية

فاطمة حسن سالم خليفة*
قسم علم الاجتماع ، كلية التربية الزاوية ، جامعة الزاوية ، ليبيا
f.khalleefah@zu.edu.ly
تاريخ الارسال 2026/4/3م تاريخ القبول 2026/5/1م

The Social, Economic, and Psychological Effects of Recidivism among a Sample of Inmates in Rehabilitation and Correctional Institutions in the City of Al-Zawiya

Fatima Hassan Salem Khalifa
f.khalleefah@zu.edu.ly

Abstract:

This study aimed to identify the social, economic, and psychological effects of recidivism among a sample of inmates in rehabilitation and correctional institutions in the city of Al-Zawiya. It also sought to examine whether there are statistically significant differences in these effects according to the variables of (number of recidivism cases and length of stay in the correctional institution). The study sample consisted of (107) recidivists. The descriptive-analytical method was adopted, and a questionnaire was used to collect data from the study sample.

The study yielded the following results:

-The social effects of recidivism among the sample were at a moderate level.

The economic effects of recidivism among the sample were at a moderate -level.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC

The psychological effects of recidivism among the sample were at a -moderate level.
-There were statistically significant differences at the level of (0.05) in the social, economic, and psychological effects of recidivism among the sample, attributed to the variables of (number of recidivism cases and length of stay in the correctional institution).
Keywords:
Social effects – Economic effects – Psychological effects – Recidivists.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية ، ثم البحث عن وجود فروق ذات دلالة احصائية حول هذه الاثار وفقا لمتغيري (عدد مرات العود – مدة الإقامة في المؤسسة الإصلاحية) ، تكونت عينة الدراسة من (107) عائد للجريمة ، واتبعت المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدمت الاستبيان في جمع البيانات من عينة الدراسة.

وأسفرت الدراسة عن النتائج الآتية:

-إن الآثار الاجتماعية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية جاءت بدرجة متوسطة.

-إن الآثار الاقتصادية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية جاءت بدرجة متوسطة.

-إن الآثار النفسية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية جاءت بدرجة متوسطة.

-وجود فروق ذات دلالة احصائية عند(0.05) في الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية تعزى لمتغيري (عدد مرات العود – مدة الإقامة في المؤسسة الإصلاحية).

الكلمات المفتاحية:

الآثار الاجتماعية- الآثار الاقتصادية - الآثار النفسية – العائدين للجريمة.

المقدمة:

تعد ظاهرة العودة إلى الجريمة من القضايا الاجتماعية المعقدة التي تشغل اهتمام الباحثين وضاع القرار في مختلف المجتمعات لما تخلفه من آثار عميقه على الفرد والمجتمع على حد سواء فالعود إلى الجريمة لا ينظر إليه بوصفه فعلاً إجرامًيا متكررًا فحسب، بل باعتباره مؤشر على وجود خلل بنيوي في منظومات التنشئة الاجتماعية والإصلاح والتأهيل والاندماج المجتمعي إضافة إلى الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي تحيط بالفرد بعد خروجه من المؤسسة العقابية ومن هنا تبرز أهمية دراسة هذه الظاهرة دراسة علمية شاملة تتجاوز التفسير الأحادي وتسعى إلى فهم أبعادها المتداخلة والمتشابكة، فالعائدون للجريمة يشكلون شريحة اجتماعية تواجه تحديات مركبة، تبدأ داخل المؤسسات الإصلاحية ولا تنتهي إلا عند الافراج عنهم، على الرغم الجهود المبذولة في مجال الإصلاح والتأهيل، إلا أن نسبة غير قليلة من المفرج عنهم يعودون إلى ارتكاب الجريمة، الأمر الذي يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى فاعلية البرامج الإصلاحية ومدى استعداد المجتمع لتقبل هؤلاء الأفراد وإعادة دمجهم في النسيج الاجتماعي، كما يسلط الضوء على طبيعة الظروف الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي يعيشها الفرد بعد خروجه التي قد تدفعه بشكل مباشر أو غير مباشر إلى العود إلى سلوك الاجرامي وعلى الصعيد الاجتماعي يعاني العائدون إلى الجريمة من وصمة اجتماعية واضحة تتمثل في نظرة المجتمع السلبية إليهم وضعف الثقة بهم وصعوبة بناء علاقات اجتماعية مستقرة وغالبًا ما تؤدي هذه الوصمة إلى العزلة الاجتماعية وقطع روابط الأسرية أو ضعفها الأمر الذي يحرم الفرد من أهم عوامل الحماية الاجتماعية ، كما إن غياب الدعم الأسري والمجتمعي قد يعزز شعور بالنبذ والتهميش ويدفع الفرد إلى العود إلى جماعات منحرفة أو شبكات إجرامية يجد فيها نوع من القبول والانتماء الذي تفتقده في المجتمع ومن الناحية النفسية فإن تجربة السجن وما يتبعها من إخفاقات متكررة في الاندماج المجتمعي تترك آثار نفسية عميقة للعائدين للجريمة إذ يعاني الكثير منهم من انخفاض تقدير الذات، الشعور بالدونية والإحباط والقلق المستمر بشأن المستقبل و تتطور لديهم اتجاهات سلبية نحو المجتمع والقانون نتيجة شعورهم بالظلم أو بعدم الانصاف الأمر الذي تضعف داقع الالتزام بالقيم والمعايير الاجتماعية وتعد هذه الاضطرابات النفسية عاملاً مهمًا في تفسير السلوك الاجرامي المتكرر خاصة في ظل غياب الدعم النفسي والمتابعة بعد الافراج ومن الناحية الاقتصادية تواجه فئة العائدين للجريمة صعوبات كثيرة في الحصول على فرص عمل مستقرة، كنتيجة محدودية المهارات وانخفاض

المستوى التعليمي أو رفض أرباب العمل توظيف من لديهم سوابق جنائية ، ويؤدي هذا الحرمان الاقتصادي إلى تفاقم أوضاعهم المعيشية، وزيادة معدلات الفقر والاعتماد على مصادر دخل غير مشروعة و أن عدم الاستقرار الاقتصادي يعد من أبرز الإشكاليات الدافعة للعود للجريمة خاصة عندما يقترن بغياب شبكات الأمن الاجتماعي وضعف برامج التأهيل المهني.

أولاً – مشكلة الدراسة:

تعد ظاهرة العودة للجريمة وآثارها على الفرد والمجتمع من أهم القضايا الاجتماعية التي شغلت اهتمام الباحثين وصناع القرار والمؤسسات الإصلاحية المختلفة وتبرز مشكلة آثار العود إلى الجريمة بشكل خاص في المجتمعات التي تعاني من ضغوط اقتصادية واجتماعية وضعف في برامج الرعاية اللاحقة حيث يواجه المفرج عنهم صعوبات متعددة في إعادة الاندماج داخل المجتمع حيث أنهم غالبًا ما يتعرضون للوصم الاجتماعي المتمثل في النبذ من قبل الأسرة والمجتمع الأمر الذي يضعف علاقاتهم الاجتماعية ويحد من فرص قبولهم داخل محيطهم الاجتماعي ويؤدي هذا الرفض إلى شعور الفرد بالعزلة والانفصال عن القيم والمعايير الاجتماعية السائدة مما يدفعه في كثير من الأحيان إلى العودة إلى الجماعات المنحرفة التي يجد فيها القبول والدعم ولو كان ذلك في إطار سلوك اجرامي فمن الناحية الاقتصادية يواجه العائدون تحديات كبيرة في الحصول على فرص عمل مشروعة نتيجة تدني مستويات التعليم والتأهيل المهني من جهة ومن جهة أخرى سوء السمعة الجنائية يسهم الحرمان من فرص العمل والاستقرار الاقتصادي في زيادة ضغوط المعيشة ويجعل العود إلى الجريمة اختيارًا سهلاً أو اضطرارًا لتلبية احتياجاتهم الأساسية وتتجاوز هذه الآثار الاقتصادية الفرد لتشمل المجتمع ككل من خلال ارتفاع تكاليف الانفاق على الأجهزة الأمنية والمؤسسات العقابية وتعطيل الطاقات البشرية القادرة على الإنتاج وزيادة الأعباء على مؤسسات الرعاية الاجتماعية وعلى الجانب النفسي يعاني العائدون للجريمة من مشكلات نفسية متعددة وأبرزها الشعور بالدونية وفقدان الثقة بالنفس والقلق المستمر من المستقبل إضافة إلى الإحباط الناتج على الفشل المتكرر في التكيف مع الحياة الاجتماعية السوية وقد تؤدي تجربة السجن وما يصاحبها من ظروف قاسية إلى اضطرابات نفسية وسلوكية تضعف قدرة الفرد على اتخاذ القرارات الرشيدة وتزيد من احتمالية الانخراط مجددًا في السلوك الاجرامي وإن غياب الدعم النفسي

والإرشاد المتخصص بعد الافراج يسهم في تعميق هذه المشكلات ويجعل الفرد أكثر عرضة للاكتئاب.

ثانيا -تساؤلات الدراسة:

1- ما الآثار الاجتماعية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية؟

2- ما الآثار الاقتصادية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والـتأهيل بمدينة الزاوية ؟

3-ما الآثار النفسية للعائدين للجريمة لدى عينة نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية؟

4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية وفقًا لمتغيري (عدد مرت العود، مدة الإقامة في المؤسسة الإصلاحية)؟

ثالثا-أهداف الدراسة:

1- التعرف على الآثار الاجتماعية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية.

2- التعرف على الآثار الاقتصادية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والـتأهيل بمدينة الزاوية.

3-التعرف على الآثار النفسية للعائدين للجريمة لدى عينة نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية.

4- البحث عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية وفقًا لمتغيري (عدد مرت العود، مدة الإقامة في المؤسسة الإصلاحية).

رابعا-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

الأهمية النظرية:

1- تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات السوسيولوجية والجنائية المتعلقة بظاهرة العود وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية على الفرد والمجتمع.
2- يُعد مرجعًا علميًا للباحثين والدراسين والمهتمين بقضايا الانحراف الاجتماعي وإعادة الادماج الاجتماعي المفرح عنهم.
3- تسهم في سد فجوة معرفية ناتجه عن قلة الدراسات الشمولية التي تناول اثار العود إلى الجريمة من منظور متكامل.
4- يفتح افاقًا لدراسات مستقبلية يمكن أن تبني نماذج نظرية تفسيرية جديدة للحد من ظاهرة للعود إلى الجريمة.

الأهمية التطبيقية:

1- تساعد نتائج الدراسة الجهات المتخصصة في تصميم برامج تأهيل وإصلاح أكثر فاعلية أثراء الاحتياجات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية للعائدين للجريمة.
2 – تسهم في تطور سياسات الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم بما يعزز فرص اندماجهم في المجتمع ويحد من عودتهم للسلوك الاجرامي.
3- توفر قاعدة بيانات علمية يمكن الاستفادة منها في تدريب الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين العاملين في المؤسسات الإصلاحية.
4- تسهم نوعية الأُسر والمجتمع المحلي بأهمية الدعم الاجتماعي والنفسي في تقليل من معدلات العود إلى الجريمة.
5 – تساعد صناع القرار في ترشيد الانفاق على المؤسسات العقابية من خلال التركيز على الحلول الوقائية والتأهيلية والعقابية بدلاً من الاكتفاء بالعقاب.

خامسا-مفاهيم الدراسة:

تُعدّ ظاهرة العود إلى الجريمة من القضايا الاجتماعية المعقدة التي تفرز آثاراً متعددة تمسّ الفرد والمجتمع على حد سواء فعلى المستوى الاجتماعي يعاني العائدون من الوصم الاجتماعي وصعوبة الاندماج مما يحدّ من فرص بناء علاقات مستقرة أما اقتصادياً فتتقلص فرص العمل لديهم نتيجة فقدان الثقة وضعف التأهيل مما يدفع البعض إلى تكرار السلوك الإجرامي وعلى الصعيد النفسي يواجهون مشاعر القلق والإحباط وانخفاض تقدير الذات الأمر الذي يعوق عملية التكيف ويزيد من احتمالات العودة إلى الجريمة.

1-**الآثار الاجتماعية الناجمة عن العود للجريمة**: تُعرَّف بأنها مجموعة الانعكاسات السلبية التي تصيب الفرد العائد للجريمة وأسرته والمجتمع نتيجة تكرار السلوك الإجرامي[1].

وتعرف اجرائيا: بأنها تشمل ضعف الاندماج الاجتماعي، تدهور العلاقات الأسرية، الوصم الاجتماعي، فقدان الثقة المتبادلة، وزيادة الشعور بعدم الأمان داخل المجتمع ويؤدي العود للجريمة إلى إضعاف منظومة القيم والمعايير الاجتماعية، ويُسهم في إعادة إنتاج الانحراف بدل الحدّ منه، مما يعرقل جهود الإصلاح الاجتماعي ويزيد من معدلات التفكك الأسري والاجتماعي.

2-الآثار الاقتصادية الناجمة عن العود للجريمة: تعرف بأنها مجموعة الخسائر والتكاليف الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة التي يتحملها الفرد والمجتمع والدولة نتيجة تكرار السلوك الإجرامي[2].

وتعرف اجرائيا: بأنها تشمل فقدان فرص العمل، ضعف الدخل والاستقرار المعيشي للفرد العائد للجريمة، وزيادة معدلات البطالة والفقر وتتمثل هذه الآثار في ارتفاع تكاليف الإنفاق الحكومي على المؤسسات الإصلاحية والأمنية والقضائية، إضافة إلى الخسائر التي تلحق بالاستثمار والتنمية الاقتصادية نتيجة انخفاض الشعور بالأمن وانتشار الجريمة، مما يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي وإهدار الموارد البشرية.

3- **الآثار النفسية الناجمة عن العود للجريمة**: تعرف بأنها مجموعة الاضطرابات والانعكاسات النفسية التي يعاني منها الفرد نتيجة تكرار دخوله في السلوك الإجرامي والتعرض المستمر للعقاب والرفض الاجتماعي[3].

ويعرف اجرائيا: بأنها مستوى المشكلات والاضطرابات النفسية الناتجة عن عودة الفرد إلى الجريمة، وتشمل الشعور بالقلق، الاكتئاب، الإحباط، ضعف تقدير الذات، فقدان الإحساس بالأمان النفسي، واضطراب الهوية الشخصية و يُسهم العود للجريمة في تعزيز الاتجاهات العدوانية والانفعالات السلبية، ويُضعف قدرة الفرد على التكيف النفسي السوي، مما يزيد من احتمالية استمرار السلوك الإجرامي ويُعيق عمليات الإصلاح وإعادة الاندماج الاجتماعي.

4-**مؤسسات الإصلاح والتأهيل**: تُعرَّف بأنها مؤسسات اجتماعية وقانونية متخصصة تُعنى بإعادة تقويم سلوك المنحرفين والجناة، وتهيئتهم نفسيًا واجتماعيًا ومهنيًا للاندماج الإيجابي في المجتمع بعد انتهاء مدة العقوبة، وذلك من خلال برامج إصلاحية[4].

وتعرف اجرائيا: بأنها الجهات الرسمية المعنية بتنفيذ برامج الإصلاح والرعاية اللاحقة للنزلاء، كما تُقاس فاعليتها من خلال طبيعة البرامج المقدمة، ومدى مساهمتها في تقليل معدلات العود للجريمة وتشمل الإرشاد النفسي، والتأهيل الاجتماعي، والتعليم، والتدريب المهني وتهدف هذه المؤسسات إلى الحد من العود للجريمة عبر معالجة الأسباب النفسية والاجتماعية والاقتصادية للسلوك الإجرامي، وتحقيق التوازن بين الردع والإصلاح بما يسهم في حماية المجتمع وتعزيز الأمن والاستقرار الاجتماعي.

ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر قسمت الورقة البحثية إلى المحاور الرئيسة الآتية:

أولا-ماهية العود الإجرامي:

يُعرف العود الإجرامي قانونياً بأنه: ارتكاب الجاني لجريمة جديدة بعد صدور حكم قضائي نهائي عليه في جريمة سابقة ويرتبط هذا المفهوم بتكرار السلوك الإجرامي في إطار زمني محدد يقره القانون و يترتب عليه تشديد العقوبة في كثير من التشريعات ويُعد مؤشراً على فشل الردع القانوني في تقويم سلوك الفرد[5].

وينظر علم الاجتماع إلى العود الإجرامي بوصفه نتيجة لتفاعل الفرد مع بيئته الاجتماعية غير السوية حيث تسهم عوامل مثل التفكك الأسري، والبطالة، والوصم الاجتماعي في إعادة إنتاج السلوك المنحرف ويُفهم العود هنا كظاهرة اجتماعية وليست فردية فقط و يعكس خللاً في آليات الضبط الاجتماعي[6].

ويُعرّف العود الإجرامي نفسياً: بأنه تكرار السلوك الإجرامي نتيجة اضطرابات نفسية أو سمات شخصية غير سوية مثل ضعف ضبط الذات، أو العدوانية، أو الإحباط المزمن ويرتبط بعدم قدرة الفرد على التكيف مع الضغوط ويُعد مؤشراً على خلل في التوازن النفسي والانفعالي[7].

وفي علم الإجرام يُقصد بالعود الإجرامي: ميل الفرد إلى تكرار الجريمة رغم تعرضه لعقوبات سابقة ويُفسَّر هذا السلوك بعوامل بيولوجية واجتماعية ونفسية متداخلة و يُستخدم كمؤشر لتقييم خطورة الجاني ويساعد في وضع سياسات للوقاية والعلاج[8].

ويُنظر إلى العود الإجرامي من منظور إصلاحي: على أنه فشل برامج التأهيل والإدماج في إعادة دمج الجاني في المجتمع حيث يعود الفرد للجريمة بسبب ضعف

الدعم الاجتماعي بعد الإفراج و يرتبط بنقص فرص العمل والتوجيه ويؤكد هذا التعريف على أهمية الرعاية اللاحقة[9].

يتضح من خلال التعريفات السابقة أن العود الإجرامي ظاهرة متعددة الأبعاد لا يمكن تفسيرها بعامل واحد بل هي نتاج تفاعل عوامل قانونية واجتماعية ونفسية واقتصادية و يعكس تكرار السلوك الإجرامي وجود خلل في آليات الردع والتأهيل وإعادة الإدماج ويؤكد ذلك أهمية تبني مقاربات شمولية تعالج أسباب الظاهرة من جذورها الأمر الذي يستدعي تعزيز برامج الإصلاح والدعم الاجتماعي للحد من تكرار الجريمة.

ثانيا-العوامل المؤدية للعود الإجرامي:

1-التفكك الأسري: يُعد التفكك الأسري من أبرز العوامل التي تدفع الفرد للعودة إلى الجريمة، نتيجة غياب الرقابة والدعم العاطفي و يؤدي ضعف العلاقات الأسرية إلى الشعور بالعزلة مما يجعل الفرد أكثر عرضة للانحراف.

2-البطالة والفقر: يسهم الفقر وقلة فرص العمل في دفع الفرد إلى البحث عن وسائل غير مشروعة لتأمين احتياجاته و يؤدي العجز الاقتصادي إلى الشعور بالإحباط. الأمر الذي يزيد من احتمالية العودة للجريمة.

3-الوصم الاجتماعي: يؤدي وسم الفرد بأنه "مجرم" إلى رفضه اجتماعياً وصعوبة اندماجه في المجتمع و يقلل من فرص حصوله على عمل مما يدفعه للعودة إلى السلوك الإجرامي.

4-ضعف برامج التأهيل: يؤدي قصور البرامج الإصلاحية داخل المؤسسات العقابية إلى عدم تغيير سلوك الجاني و يخرج الفرد دون مهارات تساعده على التكيف مما يزيد من احتمالية العود.

5-رفاق السوء: يلعب الأصدقاء المنحرفون دوراً كبيراً في إعادة توجيه الفرد نحو الجريمة حيث يتأثر بسلوكهم ويتبنى أنماطهم مما يعزز العودة إلى الانحراف.

6-ضعف الوازع الديني والقيمي: يؤدي غياب القيم الأخلاقية والوازع الديني إلى ضعف الضبط الذاتي لدى الفرد و يقلل من إدراكه لخطورة السلوك الإجرامي مما يسهل تكرار الجريمة.

7-الاضطرابات النفسية: تسهم المشكلات النفسية مثل القلق والاكتئاب في عدم قدرة الفرد على التكيف مع المجتمع و تؤدي إلى سلوكيات عدوانية أو اندفاعية مما يزيد من احتمالية العود.

8-تعاطي المخدرات: يُعد الإدمان من العوامل القوية المرتبطة بالعود الإجرامي حيث يدفع الفرد لارتكاب الجرائم لتوفير المال و يؤثر على القدرة على اتخاذ القرار مما يعزز استمرار السلوك الإجرامي(9).

مما سبق تُظهر العوامل السابقة أن العود الإجرامي ظاهرة مركبة تنشأ من تداخل عوامل فردية واجتماعية واقتصادية ونفسية و أن استمرار هذه الظاهرة يعكس قصوراً في سياسات الوقاية والتأهيل وإعادة الإدماج لذلك فإن الحد من العود يتطلب تبني استراتيجيات شاملة تركز على دعم الأسرة وتوفير فرص العمل وتحسين برامج الإصلاح بالإضافة إلى مكافحة الوصم الاجتماعي وتعزيز الصحة النفسية وهو ما يسهم في تحقيق التوازن الاجتماعي والحد من الجريمة.

ثالثا- **الدراسات السابقة:**

تُعد الدراسات السابقة حول آثار العود إلى الجريمة من المحاور الأساسية لفهم أبعاد هذه الظاهرة وانعكاساتها على الفرد والمجتمع فقد ركزت هذه الدراسات على تحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المترتبة على تكرار السلوك الإجرامي و سعت إلى إبراز دور العوامل البيئية والمؤسسية في تعزيز أو الحد من هذه الظاهرة وأسهمت نتائجها في تقديم رؤى علمية تساعد في تطوير سياسات الوقاية وإعادة التأهيل والاندماج الاجتماعي.

1-سلمى عبدالسلام المبروك ، *الوصم الاجتماعي وآثاره على التماسك الاجتماعي في المجتمع الليبي*، 2023م(10).

هدفت الدراسة إلى الكشف عن آثار الوصم الاجتماعي على الفرد والمجتمع، وبيان دوره في إضعاف التماسك الاجتماعي وتعزيز الإقصاء والتهميش داخل المجتمع الليبي، تكونت عينة الدراسة من (150) مفردة من فئات اجتماعية مختلفة، شملت أفرادًا موصومين اجتماعيًا وأفرادًا من المجتمع المحلي، واتبعت المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدمت الاستبيان في جمع البيانات من عينة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أن الوصم الاجتماعي يؤدي إلى تراجع الثقة الاجتماعية، وارتفاع مستويات القلق والاكتئاب، وضعف العلاقات الأسرية وأنه يسهم في تعزيز التفكك الاجتماعي.

- أكدت النتائج ضرورة تبني سياسات توعوية وإعلامية للحد من هذه الظاهرة.

2-دراسة محمد مفتاح السنوسي ، بعنوان: *آثار الوصم الاجتماعي على اندماج المفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية في المجتمع الليبي*، 2022 [11].

هدفت الدراسة إلى تحليل آثار الوصم الاجتماعي على المفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية، وبيان انعكاساته الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، ودوره في إعاقة الاندماج الاجتماعي وزيادة احتمالية العود للجريمة، وتكونت عينة الدراسة من (120) مفرجًا عنهم من مؤسسات إصلاحية بمدينة طرابلس، واتبع المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدم الاستبيان في جمع البيانات من عينة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

-أن الوصم الاجتماعي يسهم في ضعف الاندماج الاجتماعي وانخفاض تقدير الذات، ويؤدي إلى صعوبة الحصول على فرص العمل والاستقرار المعيشي.

- وجود علاقة بين استمرار الوصم وارتفاع احتمالية العودة للجريمة مع ضعف فاعلية برامج الرعاية اللاحقة في الحد من هذه الآثار.

3- منى صالح الزبون ، *الوصم الاجتماعي وآثاره على التماسك الاجتماعي لدى الفئات المهمشة*، 2022م[12].

سعت الدراسة إلى التعرف على آثار الوصم الاجتماعي في إضعاف التماسك الاجتماعي، وتحليل انعكاساته على العلاقات الاجتماعية والشعور بالانتماء لدى الفئات الموصومة اجتماعيًا، وتكونت عينة الدراسة من (160) فردًا من الفئات الموصومة اجتماعيًا في المجتمع الأردني، واتبعت المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبيان في جمع البيانات من عينة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

-يؤدي الوصم الاجتماعي إلى تراجع الشعور بالانتماء الاجتماعي.

-ضعف الثقة المتبادلة بين الأفراد الموصومين والمجتمع المحيط.

-ارتفاع مشاعر العزلة والإقصاء الاجتماعي لدى الفئات الموصومة.

-تأثير سلبي للوصم الاجتماعي على الاستقرار الأسري والعلاقات الاجتماعية.

-أكدت الدراسة ضرورة تفعيل دور المؤسسات التربوية والإعلامية للحد من آثار الوصم.

4-دراسة أحمد محمد عبدالرحمن ، بعنوان : *الوصم الاجتماعي وأثره على التكيف النفسي والاجتماعي للمفرج عنهم من السجون*، 2021م[13].

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر الوصم الاجتماعي في إعاقة التكيف النفسي والاجتماعي للمفرج عنهم، وبيان علاقته بمشاعر العزلة الاجتماعية وضعف الاندماج المجتمعي وزيادة احتمالات السلوك المنحرف، وتكونت عينة الدراسة من (130) مفرجًا عنهم من السجون في محافظة القاهرة الكبرى، واتبع المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدمت الاستبيان في جمع البيانات من عينة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

-وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوصم الاجتماعي وضعف التكيف الاجتماعي.

-ارتفاع مستويات القلق والاكتئاب لدى الأفراد المتعرضين للوصم.

-يسهم الوصم الاجتماعي في إضعاف العلاقات الأسرية والاجتماعية.

-صعوبة الحصول على فرص عمل مستقرة بسبب النظرة السلبية للمجتمع.

-زيادة احتمالية العودة للجريمة في ظل استمرار الوصم وغياب الدعم المجتمعي.

تعقيب عام:

يتضح من خلال الدراسات السابقة أن الوصم الاجتماعي يمثل عاملاً محورياً في إعاقة اندماج المفرج عنهم وزيادة احتمالية عودهم إلى الجريمة حيث تتفق معظم النتائج على تأثيره السلبي في الجوانب النفسية والاجتماعية والاقتصادية و أبرزت الدراسات أن الوصم يسهم في إضعاف التماسك الاجتماعي وتراجع الثقة والعلاقات داخل المجتمع وتؤكد النتائج كذلك وجود ارتباط واضح بين الوصم وصعوبة التكيف والحصول على فرص العمل وهذا يعكس قصوراً في آليات الدعم والرعاية اللاحقة وعليه تبرز الحاجة إلى تبني سياسات مجتمعية وتوعوية شاملة للحد من هذه الظاهرة وتعزيز إعادة الإدماج الاجتماعي.

رابعا-الاجراءات المنهجية:

منهج الدراسة وإجراءاتها:

1- منهج الدراسة :

تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي نظرا لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها وهو يختص بالكشف عن العلاقات بين المتغيرات أو باستخدام العلاقات في التنبؤ بسلوك مستقبلي أو أحداث متوقعة.

2- مجتمع الدراسة وعينتها :

اشتمل مجتمع الدراسة على العائدين للجريمة بمراكز الاصلاح والتأهيل بسجون مدينة الزاوية والبالغ عددهم (107) عائد للجريمة وذلك حسب احصائية 2026م حيث تم اتباع أسلوب الحصر الشامل عند جمع البيانات منهم.

خصائص مجتمع الدراسة :

في ضوء جمع البيانات وتفريغها لتحليلها احصائيا تم تحديد مواصفات مجتمع الدراسة على النحو المبين بالجداول التالية :

جدول (1) التوزيع التكراري لمجتمع الدراسة وفقا لمتغير عدد مرات العود.

عدد مرات العود	التكرار	النسبة المئوية
2-3 مرات	80	44.8
4-5 مرات	27	25.2
المجموع	107	100.0

يتبين من الجدول (1) أن نسبة (44.8%) من مجموع أفراد مجتمع الدراسة عدد مرات العود لديهم من (2-3 مرات)، ونسبة (25.2%) من مجموع أفراد مجتمع الدراسة عدد مرات العود لديهم من (4-5 مرات).

جدول (2) التوزيع التكراري لمجتمع الدراسة وفقا لمتغير مدة الإقامة في المؤسسة الاصلاحية.

مدة الإقامة في المؤسسة الاصلاحية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من سنة	65	60.7
من سنة إلى سنتين	42	39.3
المجموع	107	100.0

يتبين من الجدول (2) أن نسبة (60.7%) من مجموع أفراد مجتمع الدراسة مدة إقامتهم في المؤسسة الاصلاحية (أقل من سنة)، ونسبة (39.3%) من مجموع أفراد مجتمع الدراسة مدة إقامتهم في المؤسسة الاصلاحية (من سنة إلى سنتين) .

3-أداة الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها تم إعداد استبيان الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية.

طريقة تصحيح الاستبيان :

لتصحيح الاستبيان المتعلق بالآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية تم توزيع الدرجات من (1 – 3) على النحو التالي :

ــ الاجابة (بشكل كبير) تأخذ الدرجة (3).

ــ الاجابة (بشكل متوسط) تأخذ الدرجة (2).

ــ الاجابة (بشكل محدود) تأخذ الدرجة (1) .

الدراسة الاستطلاعية :

تم اختيار عينة استطلاعية بواقع (20) عائد للجريمة بهدف التحقق من الخصائص السيكومترية للاستبيان (الصدق ، والثبات) وذلك قبل التطبيق الفعلي له على أفراد مجتمع الدراسة .

ـ الخصائص السيكومترية للاستبيان:

أولا – الصدق :

تم حساب صدق الاستبيان الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية على النحو التالي :

أ-صدق المحكمين :

للتأكد من صلاحية الاستبيان للإستخدام ، تم التحقق من صدق محتواه وذلك بعرضه على مجموعة من المحكمين ممن لديهم خبرة ودراية واسعة في مجال علم الاجتماع ، وقد حظي باتفاق جميع المحكمين حول صدق مضمونه ومناسبته للتطبيق على أفراد عينة الدراسة بعد التقيد بالملاحظات والتعديلات التي أبداها كل منهم .

ب-صدق الإتساق الداخلي :

تم القيام بحساب صدق الاتساق الداخلي باستخدام مصفوفة الارتباط البسيط بيرسون

جدول (3) يبين ارتباطات درجات كل فقرة من فقرات الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية مع الدرجة الكلية للمقياس

ر.م	المقياس	معامل الارتباط
-1	الآثار الاجتماعية للعائدين للجريمة	**0.821

-2	الآثار الاقتصادية للعائدين للجريمة	**0.841
-3	الآثار النفسية للعائدين للجريمة	**0.863

ثانيا- الثبات:

تم حساب معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ :

جدول (4) معامل ثبات الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية باستخدام طريقة ألفا كرو نباخ للفقرات والدرجة الكلية

ر.م	المقياس	عدد الفقرات	معامل الثبات
-1	الآثار الاجتماعية للعائدين للجريمة	7	0.834
-2	الآثار الاقتصادية للعائدين للجريمة	7	0.814
-3	الآثار النفسية للعائدين للجريمة	7	0.821
	النفياس ككل	21	0.848

يتضح من الجدول (4) أن جميع قيم معاملات الثبات عالية ، حيث بلغ معامل الثبات الكلي لمستوى نظم المعلومات (0.848) وتشير هذه القيم العالية من معاملات الثبات إلى صلاحية المقياس للتطبيق وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها .

-نتائج التساؤل الأول: ما الآثار الاجتماعية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية؟

جدول (5) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات حسب أهميتها في الآثار الاجتماعية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية.

ر.م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
-1	أشعر بأن نظرة المجتمع السلبية تؤثر على قدرتي في الاندماج بعد الإفراج	1.4167	0.64278	6	منخفضة
-2	أعاني من صعوبة تكوين علاقات اجتماعية مستقرة بسبب تاريخي الإجرامي	1.5833	0.76239	4	منخفضة
-3	يؤثر العود إلى الجريمة على علاقتي بأسرتي ويزيد من حدة الخلافات الأسرية	2.2500	0.72471	1	متوسطة
-4	أواجه رفضاً اجتماعياً من قبل الأصدقاء أو المحيط الاجتماعي بعد الإفراج	2.1667	0.69007	2	متوسطة
-5	يؤثر العود إلى الجريمة على مشاركتي في الأنشطة الاجتماعية داخل المجتمع	2.1667	0.69007	2	متوسطة

6-	أشعر بـ العزلة الاجتماعية نتيجة تكرار دخولي إلى مؤسسات الإصلاح والتأهيل	1.5000	0.76696	5	منخفضة
7-	يؤدي العود إلى الجريمة إلى فقدان الثقة المتبادلة بيني وبين أفراد المجتمع	1.6667	0.74848	3	منخفضة
	المقياس ككل	1.7500	0.67318	متوسطة	

يتضح من الجدول(5) أن الفقرة (3) والتي تنص على (يؤثر العود إلى الجريمة على علاقتي بأسرتي ويزيد من حدة الخلافات الأسرية) احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.2500) وانحراف معياري (0.72471) ، ويليها من حيث الأهمية الفقرتين (4 ، 5) فقد احتلتا المرتبة الثانية بنفس المتوسط الحسابي (2.1667) وانحراف معياري (0.69007) وهي تنص على (أواجه رفضاً اجتماعياً من قبل الأصدقاء أو المحيط الاجتماعي بعد الإفراج ، يؤثر العود إلى الجريمة على مشاركتي في الأنشطة الاجتماعية داخل المجتمع) جاءت بدرجة متوسطة ، بينما احتلت الفقرة (7) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (1.6667) وانحراف معياري (0.74848) وهي تنص على (يؤدي العود إلى الجريمة إلى فقدان الثقة المتبادلة بيني وبين أفراد المجتمع) جاءت بدرجة منخفضة .

ويتضح من النتائج الواردة بالجدول أن الفقرة رقم (1) جاءت بدرجة منخفضة والتي تنص على (أشعر بأن نظرة المجتمع السلبية تؤثر على قدرتي في الاندماج بعد الإفراج) ولكنها حظيت باستجابة أقل من المبحوثين حولها فقد احتلت المرتبة السادسة من حيث أهميتها ضمن فقرات الآثار الاجتماعية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية بمتوسط حسابي (1.4167) وانحراف المعياري (0.64278). تتفق هذه النتيجة مع دراسة (سلمى عبدالسلام المبروك ،2023م) التي توصلت إلى أن الوصم الاجتماعي يؤدي إلى ضعف التماسك الاجتماعي وارتفاع مستويات القلق والاكتئاب مما يعيق اندماج الأفراد داخل المجتمع . وتتفق مع دراسة (محمد مفتاح السنوسي ،2022م) التي أظهرت أن الوصم الاجتماعي يسهم في صعوبة الاندماج الاجتماعي وانخفاض تقدير الذات، ويرتبط بزيادة احتمالية العودة إلى الجريمة. وتتفق مع دراسة(منى صالح الزبون (2022م) التي بينت أن الوصم الاجتماعي يؤدي إلى ضعف الشعور بالانتماء وارتفاع العزلة الاجتماعية مما يؤثر سلباً على العلاقات الاجتماعية . وتتفق مع دراسة (أحمد محمد عبدالرحمن ،2021م) الذي توصل إلى وجود علاقة بين الوصم الاجتماعي وضعف التكيف النفسي والاجتماعي، مع زيادة احتمالية السلوك المنحرف.

تعكس هذه النتائج أن الآثار الاجتماعية للعود إلى الجريمة لدى نزلاء مؤسسات الإصلاح بمدينة الزاوية تتسم بدرجة متوسطة، وهو ما يمكن تفسير ذلك في ضوء طبيعة البناء الاجتماعي المحلي فاحتلال تأثير العود على العلاقات الأسرية المرتبة الأولى يشير إلى مركزية الأسرة في المجتمع الليبي حيث تتأثر الروابط الأسرية بشكل مباشر بسلوك الفرد المنحرف مما يؤدي إلى توتر العلاقات وزيادة الخلافات و أن مجيء الرفض الاجتماعي وضعف المشاركة الاجتماعية بدرجة متوسطة يعكس وجود نوع من القبول المشروط من المجتمع حيث لا يتم الإقصاء الكامل بقدر ما يكون هناك حذر اجتماعي أما انخفاض الشعور بفقدان الثقة فقد يدل على استمرار بعض أشكال التضامن الاجتماعي التقليدي في حين أن انخفاض تأثير النظرة السلبية على الاندماج قد يشير إلى وجود فرص نسبية لإعادة التكيف خاصة في ظل الروابط القرابية وتنسجم هذه النتائج مع نظرية التفاعلية الرمزية التي تبرز دور التفاعل اليومي في تشكيل إدراك الفرد لذاته و تعكس أيضاً جزئياً حدود نظرية الوصم في المجتمعات التي لا تزال تحافظ على تماسكها الاجتماعي.

ـنتائج التساؤل الثاني: ما الآثار الاقتصادية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية؟

جدول (6) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات حسب أهميتها في الآثار الاقتصادية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية.

ر. م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
-1	أواجه صعوبة في الحصول على فرصة عمل بسبب تكرار دخولي إلى السجن	2.2500	0.72471	2	متوسطة
-2	يؤثر العود إلى الجريمة على استقراري المالي وقدرتي على توفير احتياجاتي الأساسية	1.8333	0.69007	6	متوسطة
-3	أعاني من انخفاض مستوى الدخل نتيجة تاريخي الإجرامي	2.3333	0.74848	1	متوسطة
-4	أجد صعوبة في الاندماج في سوق العمل بعد الإفراج عني	1.8333	0.67007	6	متوسطة
-5	أتعرض لـ فقدان فرص العمل أو رفض التوظيف	2.0000	0.81992	4	متوسطة

	بسبب ماضيّ الجنائي				
6-	يؤثر العود إلى الجريمة على قدرتي على إعالة أسرتي وتحمل المسؤوليات المالية	1.9167	0.64278	5	متوسطة
7-	أضطر أحياناً إلى الاعتماد على الآخرين مادياً بسبب ضعف وضعي الاقتصادي	2.1667	0.74848	3	متوسطة
	المقياس ككل	2.0476	0.66345	متوسطة	

يتضح من الجدول(6) أن الفقرة (3) والتي تنص على (أعاني من انخفاض مستوى الدخل نتيجة تاريخي الإجرامي) احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.3333) وانحراف معياري (0.74848) ، ويليها من حيث الأهمية الفقرة (1) فقد احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.2500) وانحراف معياري (0.72471) وهي تنص على (أواجه صعوبة في الحصول على فرصة عمل بسبب تكرار دخولي إلى السجن) ، بينما احتلت الفقرة (7) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.1667) وانحراف معياري (0.74848) وهي تنص على (أضطر أحياناً إلى الاعتماد على الآخرين مادياً بسبب ضعف وضعي الاقتصادي) جاءت بدرجات متوسطة .

ويتضح من النتائج الواردة بالجدول أن الفقرتين رقم (2 ، 4) جاءت بدرجة متوسطة والتي تنص على (يؤثر العود إلى الجريمة على استقراري المالي وقدرتي على توفير احتياجاتي الأساسية ، أجد صعوبة في الاندماج في سوق العمل بعد الإفراج عني) ولكنها حظيت باستجابة أقل من المبحوثين حولها فقد احتلت المرتبة السادسة من حيث أهميتها ضمن فقرات الآثار الاقتصادية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية بنفس المتوسط الحسابي (1.8333) وانحراف المعياري (0.69007). تتفق هذه النتيجة مع دراسة (سلمى عبدالسلام المبروك ،2023) التي أوضحت أن الوصم الاجتماعي يؤدي إلى إضعاف العلاقات الاجتماعية وتعزيز التهميش وهو ما ينعكس بصورة غير مباشرة على الوضع الاقتصادي للأفراد من خلال إقصائهم من فرص الاندماج والعمل مما يفاقم هشاشتهم المعيشية. كما تدعمها دراسة (محمد مفتاح السنوسي ،2022) التي أكدت أن الوصم الاجتماعي للمفرج عنهم يعيق حصولهم على فرص العمل والاستقرار الاقتصادي ويؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل وضعف الاندماج الاجتماعي الأمر الذي يزيد من احتمالية العودة للجريمة نتيجة غياب البدائل الاقتصادية المشروعة. وتتفق مع ما توصلت له دراسة (منى صالح الزبون ،2022) إلى أن الوصم الاجتماعي يحد من فرص الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الموصومة ويؤدي

إلى تراجع الشعور بالانتماء وارتفاع العزلة وهو ما ينعكس سلبًا على قدرتهم على الحصول على فرص عمل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. كما أكدت دراسة (أحمد محمد عبدالرحمن ،2021) أن المفرج عنهم يعانون من صعوبات كبيرة في الحصول على فرص عمل مستقرة بسبب النظرة السلبية للمجتمع مما يؤدي إلى ضعف الاستقرار الاقتصادي وارتفاع احتمالية العودة للجريمة في ظل غياب الدعم الاقتصادي والاجتماعي.

يمكن تفسير ذلك بتفاوت فرص التشغيل داخل المجتمع إذ إن بعض النزلاء قد يتمكنون من إيجاد أعمال غير رسمية أو مؤقتة تقلل من حدة المشكلة و أن محدودية برامج إعادة التأهيل المهني تسهم في استمرار هذه الصعوبة بشكل جزئي و قد تلعب شبكات العلاقات الاجتماعية والقرابية دوراً في تسهيل بعض فرص العمل كذلك فإن طبيعة الاقتصاد المحلي غير المستقر تخلق فرصاً غير منتظمة تقلل من الإقصاء الكامل ويمكن تفسير ذلك أيضاً في ضوء نظرية رأس المال الاجتماعي التي تشير إلى أهمية العلاقات في الاندماج الاقتصادي وعليه فإن الأثر الاقتصادي هنا يعكس حالة وسطية بين الإقصاء الكامل والاندماج الجزئي.

-نتائج التساؤل الثالث: ما الآثار النفسية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية؟

جدول (7) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات حسب أهميتها في الآثار النفسية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية ؟

ر. م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
-1	أشعر بـ القلق والتوتر المستمر بسبب تكرار دخولي إلى مؤسسة الإصلاح	2.1667	0.69007	3	متوسطة
-2	أعاني من انخفاض في تقدير الذات نتيجة نظرة المجتمع لي كمجرم سابق	1.9167	0.64278	5	متوسطة
-3	أشعر بـ الاكتئاب والحزن بسبب وضعي القانوني والاجتماعي	2.3333	0.74848	2	متوسطة
-4	يؤثر العود إلى الجريمة على استقراري النفسي وقدرتي على التكيف مع الحياة الاجتماعية	2.0000	0.81992	4	متوسطة
-5	أعاني من الإحباط وفقدان الأمل في المستقبل نتيجة تكرار العقوبات	2.0000	0.81992	4	متوسطة

6-	أشعر بـ الندم وتأنيب الضمير تجاه أفعالي السابقة	2.4167	0.76239	1	عالية
7-	أجد صعوبة في التحكم في انفعالاتي وضبط سلوكي بعد الإفراج	1.8333	0.69007	6	متوسطة
	المقياس ككل	2.09524	0.70603	متوسطة	

يتضح من الجدول(7) أن الفقرة (6) والتي تنص على (أشعر بـ الندم وتأنيب الضمير تجاه أفعالي السابقة) احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.4167) وانحراف معياري (0.76239) جاءت عالية ، ويليها من حيث الأهمية الفقرة (3) فقد احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.3333) وانحراف معياري (0.74848) وهي تنص على (أشعر بـ الاكتئاب والحزن بسبب وضعي القانوني والاجتماعي) ، بينما احتلت الفقرة (1) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.1667) وانحراف معياري (0.69007) وهي تنص على (أشعر بـ القلق والتوتر المستمر بسبب تكرار دخولي إلى مؤسسة الإصلاح) جاءت بدرجات متوسطة.

ويتضح من النتائج الواردة بالجدول أن الفقرة رقم (7) جاءت بدرجة متوسطة والتي تنص على (أجد صعوبة في التحكم في انفعالاتي وضبط سلوكي بعد الإفراج) ولكنها حظيت باستجابة أقل من المبحوثين حولها فقد احتلت المرتبة السادسة من حيث أهميتها ضمن فقرات الآثار النفسية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية بمتوسط حسابي (1.8333) وانحراف المعياري (0.69007). وتتفق هذه النتائج مع دراسة (سلمى عبدالسلام المبروك ،2023) التي أكدت أن الوصم الاجتماعي يؤدي إلى ارتفاع مستويات القلق والاكتئاب لدى الأفراد إلى جانب تراجع الثقة الاجتماعية وضعف العلاقات الأسرية مما ينعكس سلبًا على الاستقرار النفسي ويزيد من هشاشة التماسك الاجتماعي. كما تدعمها دراسة (محمد مفتاح السنوسي ،2022) التي أوضحت أن المفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية يعانون من آثار نفسية سلبية نتيجة الوصم الاجتماعي من أبرزها انخفاض تقدير الذات والشعور بالإقصاء وهو ما يعيق عملية الاندماج الاجتماعي ويؤثر على التوازن النفسي للفرد. وبينت دراسة (منى صالح الزبون ،2022) أن الوصم الاجتماعي يرتبط بارتفاع مشاعر العزلة والإقصاء الاجتماعي وضعف الشعور بالانتماء وهي عوامل نفسية تؤدي إلى اضطراب العلاقة بين الفرد والمجتمع وتزيد من الضغوط النفسية على الفئات الموصومة. كما أكدت دراسة (أحمد محمد عبدالرحمن ،2021) وجود علاقة دالة بين الوصم الاجتماعي وضعف التكيف النفسي والاجتماعي للمفرج عنهم

حيث أظهرت النتائج ارتفاع مستويات القلق والاكتئاب وضعف القدرة على التكيف مع المجتمع بعد الإفراج مما ينعكس سلبًا على استقرارهم النفسي ويزيد من احتمالية العودة للجريمة.

يمكن تفسير تصدر فقرة الندم وتأنيب الضمير للمرتبة الأولى على أنها تعكس ارتفاع مستوى الوعي الذاتي والشعور بالذنب لدى النزلاء تجاه أفعالهم السابقة، وهو ما يدل على وجود دافعية داخلية للتغيير و أن ارتفاع مستوى الاكتئاب والحزن يعكس الضغوط النفسية الناتجة عن الوضع القانوني والاجتماعي الصعب الذي يمر به الفرد بعد التكرار في الجريمة ويشير وجود القلق والتوتر بدرجة متوسطة إلى حالة عدم استقرار نفسي مستمرة لكنها ليست شديدة لدى جميع أفراد العينة وبالتالي فإن انخفاض مستوى صعوبة ضبط الانفعالات قد يدل على اكتساب بعض الأفراد لقدر من التحكم السلوكي داخل بيئة المؤسسة ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية الضبط الاجتماعي التي تركز على أثر القيود الاجتماعية في تهذيب السلوك حيث تعكس النتائج حالة من التوازن النسبي بين الضغوط النفسية ومحاولات التكيف مع الواقع الجديد.

- نتائج الفرضية الأولى: هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند (0.05) في الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية وفقا لمتغير عدد مرات العود؟

جدول (8) يبين اختبار (ت) في الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية وفقا لمتغير عدد مرات العود.

الأبعاد	عدد مرات العود	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى دلالة
الآثار الاجتماعية للعائدين للجريمة	2-3 مرات	80	18.5714	2.29175	18.676	0.000
	4-5 مرات	27	9.6471			
الآثار الاقتصادية للعائدين للجريمة	2-3 مرات	80	19.7143	1.50629	12.191	0.000
	4-5 مرات	27	12.1176			
الآثار النفسية للعائدين للجريمة	2-3 مرات	80	20.2857	1.04520	11.692	0.000
	4-5 مرات	27	12.3529			
المقياس ككل	2-3 مرات	80	58.5714	4.66076	14.331	0.000
	4-5 مرات	27	34.1176			

يتبين من الجدول (8) أن أفراد عينة الدراسة الذين عدد مرات العود لديهم من (2-3 مرات) سجلوا متوسطا حسابيا أعلى من المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة الذين

عدد مرات العود لديهم (4-5 مرات) وذلك على المقياس الكلي وعلى كافة الأبعاد ، حيث كان متوسطهم الحسابي على المقياس الكلي لأفراد عينة الدراسة الذين عدد مرات العود لديهم من (2-3 مرات) (58.5714) ، بينما كان المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة الذين عدد مرات العود لديهم من (4-5 مرات) (34.1176) وكانت قيمة اختبار (ت) للفرق بين المتوسطين (14.331) وهي قيمة معنوية دالة إحصائيا لأن مستوى دلالتها (0.000) أقل من مستوى (0.05) .

وعليه يمكن القول بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند (0.05) في الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية وأبعادها (الاجتماعية ، الاقتصادية ، النفسية) وفقا لمتغير عدد مرات العود ولصالح أفراد مجتمع الدراسة الذين عدد مرات العود لديهم من (2-3 مرات).

يمكن تفسير ذلك بأن الأفراد الذين تكررت لديهم حالات العود من (2–3 مرات) أكثر تعرضاً للآثار السلبية مقارنة بغيرهم نتيجة تراكم الخبرات الإجرامية وما يرافقها من وصم اجتماعي وإقصاء اقتصادي و أن تكرار الدخول إلى المؤسسات الإصلاحية يؤدي إلى ضعف فرص الاندماج الاجتماعي وتدهور الاستقرار النفسي ويعكس ذلك أن العود المتكرر يعمّق من حدة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وبالتالي فإن زيادة عدد مرات العود تمثل عاملاً حاسماً في تفاقم هذه الآثار لدى أفراد العينة.

- نتائج الفرضية الثانية: هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند (0.05) في الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية وفقا لمتغير مدة الإقامة في المؤسسة الإصلاحية؟

جدول (9) يبين اختبار (ت) في الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية وفقا لمتغير مدة الإقامة في المؤسسة الإصلاحية.

الأبعاد	مدة الإقامة في المؤسسة الإصلاحية	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى دلالة
الآثار الاجتماعية للعائدين للجريمة	أقل من سنة	65	10.3158	1.89297	19.008	0.000
	من سنة إلى سنتين	42	19.6000			
الآثار الاقتصادية للعائدين للجريمة	أقل من سنة	65	12.7368	1.22474	16.595	0.000
	من سنة إلى سنتين	42	20.4000			
الآثار النفسية للعائدين للجريمة	أقل من سنة	65	13.0526	.40825	17.381	0.000
	من سنة إلى سنتين	42	20.8000			

المقياس ككل	أقل من سنة	65	36.1053	3.50000	18.833	0.000
	من سنة إلى سنتين	42	60.8000			

يتبين من الجدول (9) أن أفراد عينة الدراسة الذين مدة اقامتهم في المؤسسة الاصلاحية (من سنة إلى سنتين) سجلوا متوسطا حسابيا أعلى من المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة الذين مدة اقامتهم في المؤسسة الاصلاحية (أقل من سنة) وذلك على المقياس الكلي وعلى كافة الأبعاد ، حيث كان متوسطهم الحسابي على المقياس الكلي لأفراد عينة الدراسة الذين مدة اقامتهم في المؤسسة الاصلاحية (من سنة إلى سنتين) (60.8000) ، بينما كان المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة الذين مدة اقامتهم في المؤسسة الاصلاحية (أقل من سنة) (36.1053) وكانت قيمة اختبار (ت) للفرق بين المتوسطين (18.833) وهي قيمة معنوية دالة إحصائيا لأن مستوى دلالتها (0.000) أقل من مستوى (0.05) .

وعليه يمكن القول بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند (0.05) في الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية بأبعادها (الاجتماعية ، الاقتصادية ، النفسية) وفقا لمتغير مدة اقامتهم في المؤسسة الاصلاحية ولصالح أفراد مجتمع الدراسة الذين مدة اقامتهم في المؤسسة الاصلاحية (من سنة إلى سنتين).

يمكن تفسير تفوق فئة (من سنة إلى سنتين) بأن هذه المدة تمثل مرحلة وسطى يتعرض فيها الفرد لتأثيرات المؤسسة بشكل أوضح دون أن يصل إلى التكيف الكامل و أن طول الإقامة نسبياً يزيد من حدة الشعور بالعزلة والضغوط النفسية ويضعف الروابط الاجتماعية والاقتصادية خارج المؤسسة في حين أن الإقامات الأقصر قد لا تترك نفس الأثر العميق والإقامات الأطول قد يصاحبها نوع من التكيف المؤسسي لذلك تظهر هذه الفئة أكثر تأثراً بمختلف الأبعاد محل الدراسة.

ملخص النتائج:

1-أشارت نتائج الدراسة أن الآثار الاجتماعية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية ، جاءت بدرجة متوسطة ، حيث احتلت الفقرة (3) والتي تنص على (يؤثر العود إلى الجريمة على علاقتي بأسرتي ويزيد من حدة الخلافات الأسرية) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.2500) وانحراف معياري (0.72471) ، ويليها من حيث الأهمية الفقرتين (4 ، 5) فقد احتلتا المرتبة الثانية بنفس المتوسط الحسابي (2.1667) وانحراف معياري (0.69007) وهي

تنص على (أواجه رفضاً اجتماعياً من قبل الأصدقاء أو المحيط الاجتماعي بعد الإفراج ، يؤثر العود إلى الجريمة على مشاركتي في الأنشطة الاجتماعية داخل المجتمع) جاءت بدرجة متوسطة ، بينما احتلت الفقرة (7) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (1.6667) وانحراف معياري (0.74848) وهي تنص على (يؤدي العود إلى الجريمة إلى فقدان الثقة المتبادلة بيني وبين أفراد المجتمع) جاءت بدرجة منخفضة .

2-أظهرت نتائج الدراسة أن الآثار الاقتصادية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية، جاءت بدرجة متوسطة ، حيث احتلت الفقرة (3) والتي تنص على (أعاني من انخفاض مستوى الدخل نتيجة تاريخي الإجرامي) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.3333) وانحراف معياري (0.74848) ، ويليها من حيث الأهمية الفقرة (1) فقد احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.2500) وانحراف معياري (0.72471) وهي تنص على (أواجه صعوبة في الحصول على فرصة عمل بسبب تكرار دخولي إلى السجن) ، بينما احتلت الفقرة (7) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.1667) وانحراف معياري (0.74848) وهي تنص على (أضطر أحياناً إلى الاعتماد على الآخرين مادياً بسبب ضعف وضعي الاقتصادي) جاءت بدرجات متوسطة .

3-بينت نتائج الدراسة أن الآثار النفسية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية جاءت بدرجة متوسطة ، حيث احتلت الفقرة (6) والتي تنص على (أشعر بـ الندم وتأنيب الضمير تجاه أفعالي السابقة) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.4167) وانحراف معياري (0.76239) جاءت عالية ، ويليها من حيث الأهمية الفقرة (3) فقد احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.3333) وانحراف معياري (0.74848) وهي تنص على (أشعر بـ الاكتئاب والحزن بسبب وضعي القانوني والاجتماعي) ، بينما احتلت الفقرة (1) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.1667) وانحراف معياري (0.69007) وهي تنص على (أشعر بـ القلق والتوتر المستمر بسبب تكرار دخولي إلى مؤسسة الإصلاح) جاءت بدرجات متوسطة.

4-أكدت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند (0.05) في الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية وأبعادها (الاجتماعية ، الاقتصادية ، النفسية) وفقا

لمتغير عدد مرات العود ولصالح أفراد مجتمع الدراسة الذين عدد مرات العود لديهم من (2-3 مرات).

5-بينت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند (0.05) في الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للعائدين للجريمة لدى عينة من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة الزاوية بأبعادها (الاجتماعية ، الاقتصادية ، النفسية) وفقا لمتغير مدة اقامتهم في المؤسسة الاصلاحية ولصالح أفراد مجتمع الدراسة الذين مدة اقامتهم في المؤسسة الاصلاحية (من سنة إلى سنتين).

التوصيات:

1- تفعيل برامج الرعاية اللاحقة بشكل فعّال ومنظم بعد الإفراج لضمان متابعة النزلاء ودمجهم تدريجيًا في المجتمع وتقليل احتمالات العودة للجريمة .

2- توفير فرص عمل مناسبة للعائدين للجريمة من خلال التعاون بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص بما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من البطالة .

3- إطلاق برامج دعم نفسي وإرشاد اجتماعي داخل مؤسسات الإصلاح وبعد الإفراج بهدف معالجة مشاعر القلق والاكتئاب وتعزيز التكيف النفسي والاجتماعي .

4- مكافحة الوصم الاجتماعي من خلال حملات توعوية إعلامية وتربوية تهدف إلى تغيير النظرة السلبية تجاه المفرج عنهم وتعزيز قبولهم الاجتماعي .

5-تعزيز برامج التأهيل المهني والتدريب الحرفي داخل مؤسسات الإصلاح والتأهيل بما يمكّن النزلاء من اكتساب مهارات تساعدهم على الاندماج في سوق العمل بعد الإفراج .

6- تفعيل دور الأسرة في عملية إعادة الإدماج من خلال برامج توعوية للأسر حول كيفية دعم المفرج عنهم نفسيًا واجتماعيًا والحد من العزلة الأسرية .

7- تطوير سياسات اجتماعية شاملة تهدف إلى الحد من الفقر والهشاشة الاقتصادية باعتبارها من العوامل المرتبطة بالعود للجريمة .

8- إنشاء مراكز متخصصة لإعادة التأهيل المجتمعي تُعنى بمتابعة المفرج عنهم وتقديم خدمات نفسية واجتماعية ومهنية مستمرة لضمان استقرارهم داخل المجتمع.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

الهوامش:

1-عبدالرحمن، عبدالقادر أحمد 2020، *علم النفس الجنائي: الأسس النظرية والتطبيقية*، ط 2، القاهرة: دار الفكر الجامعي ، ص 70.

2-الزهراني، محمد بن سعيد، 2021، *علم الاجتماع الجنائي: الجريمة والانحراف وسبل الوقاية*، ط 3، الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع ، ص 22.

3-الشرقاوي، أحمد، 2022 م ، علم الاجتماع الجنائي المعاصر، ط2، القاهرة: دار الفكر العربي ، ص 217.

4-المغربي، عبدالقادر،2023 م، *الجريمة والانحراف: تفسير اجتماعي حديث*، ط1، الزاوية: دار الكتب الوطنية ، ص 189.

5- الزيداني، سالم،2024م، *الاندماج الاجتماعي ودوره في الحد من العود للجريمة*، ط3، بنغازي: دار الرواد ، ص 105.

6- النعيمي، إيمان عبدالله، والعمّوش،2025م ، أحمد فلاح، أثر الوصم الاجتماعي على العود للجريمة لدى النزيلات: دراسة ميدانية في المؤسسات العقابية بإمارة الشارقة، مجلة الآداب، ع 153، بغداد: جامعة بغداد، ص 694.

7-التميمي، عماد محمد رضا علي وآخرون ، 2023م ، أثر الوصم الاجتماعي في العود للجريمة: دراسة مقارنة بين نظريات علماء الاجتماع والفقه الإسلامي، مجلة كلية الشريعة والقانون، مج 26، ع 2 ، مصر: جامعة الأزهر، ص 160.

8-بن دينة، محمد الأمين، 2024م ، "الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود للجريمة لدى المفرج عنهم: دراسة ميدانية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 15، ع 2، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 258.

9-الكعبي، عبد الله بن حمد، 2023م ، الوصم الاجتماعي وإعادة الإدماج الاجتماعي للمفرج عنهم من المؤسسات العقابية، الدوحة: المركز العربي للبحوث والدراسات الأمنية، ط 1، ص 142.

10- المبروك، سلمى عبدالسلام، 2023م ، *الوصم الاجتماعي وآثاره على التماسك الاجتماعي في المجتمع الليبي*، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الزاوية.

11- السنوسي، محمد مفتاح،2022 م ، آثار الوصم الاجتماعي على اندماج المفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية في المجتمع الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة طرابلس.

12- الزبون، منى صالح،2022م ، *الوصم الاجتماعي وآثاره على التماسك الاجتماعي لدى الفئات المهمشة* ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم التربوية، الجامعة الأردنية.
13- عبدالرحمن، أحمد محمد، 2021م ، *الوصم الاجتماعي وأثره على التكيف النفسي والاجتماعي للمفرج عنهم من السجون* ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة عين شمس.